

النظام المالي الإسلامي والأزمة المالية العالمية

الدكتور أحمد العجلوني
أكاديمي وباحث متخصص في نظرية التمويل الإسلامي
والمصرفية الإسلامية



الرأسمالي القائم بالنظام المالي الإسلامي؟ بسبب (١) خلو النظام الإسلامي وتطبيقاته من الممارسات والأدوات التي مثلت السبب المباشر في انفجار الأزمة كالتعامل بالمشقات المالية والبيع القصير والتعامل بالهامش، (٢) النظام المالي الإسلامي يستبعد التعامل بالفائدة التي مثلت ضعفاً هيكلياً في جسم الاقتصاد العالمي، وسببت تراكمات اقتصادية مَرَضِيَّة أوصلت العالم إلى ذروة الأزمة بمرور الزمن. وقد ظهرت وجهات نظر متحمسة بهذا الخصوص تنادي بالتطبيق الفوري للنظام المالي الإسلامي.

في مقابل الحماس والدعوة لتطبيق النظام المالي الإسلامي، فإنني أؤيد وجهة النظر التي تدعو إلى التروي بالحكم بصلاحيته هذا النظام للتطبيق الفوري، وإحلاله بدل النظام المالي الرأسمالي وجدوى ذلك. فإنه وعلى الرغم من أن الإطار النظري الذي يعرض من خلاله النظام المالي الإسلامي حظي بالإشادة من كثير من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين من غير المسلمين إضافة إلى الباحثين من المسلمين، إلا أن التطبيقات الحالية للأساليب الإسلامية في التمويل والاستثمار ليست أكثر من محاكاة للأساليب الربوية، ولا تتجاوز في أحسن حالاتها عملية "تصفية" لهذه العمليات من الربا. كما أن حجم المصارف الإسلامية وتأثيرها -وتأثيرها أيضاً- بما يحدث في الأسواق المصرفية وأسواق رأس المال المحلية والدولية صغير جداً، لا يكاد يتجاوز نسبة الـ ١٠٪ في أحسن الأحوال.

إن مجرد الحديث عن إحلال النظام المالي الإسلامي غير الناضج تطبيقياً يعد ضرباً من المغامرة بفكرة التمويل الإسلامي والاقتصاد الإسلامي عموماً، وأستطيع تشبيه ذلك بمن يقدم طفلاً صغيراً منازلة بطل ملاكمة من الوزن الثقيل!

أكدت الأزمة المالية بأن النظام المالي العالمي الرأسمالي ليس محصناً ضد الأخطار، حيث واجه مشاكل خطيرة هددت اقتصاديات دول العالم كافة. وقد برزت نقاط ضعف هذا النظام بشكلها الأوضح على شكل اضطرابات في الأسواق المالية، وأسواق النفط بشكل أثار سلباً على مستوى الرفاهية لكل الناس على وجه الكرة الأرضية، وذلك بسبب التحول من الاقتصاد الحقيقي إلى الاقتصاد المالي، حيث تجلت هذه المشاكل فيما يعرف بالأزمة المالية العالمية التي سببتها أساليب التمويل الربوية، والاعتماد على أدوات المضاربة التقليدية التي تصل إلى حد المقامرة في كثير منها، إضافة لكونها مبنية على سعر الفائدة الربوي. كل ذلك أدى إلى بروز علامات استهتام وشكوك كبيرة حول صلاحية النظام المالي الرأسمالي في استغلال الموارد المالية لمصلحة البشرية.

في ذات الوقت الذي يعاني العالم فيه من مشاكل النظام المالي الرأسمالي السائد فإنه يشهد أيضاً نشأة نظرية تمويل جديدة استقت أصولها من الفكر الاقتصادي الإسلامي.

إن بروز نظرية التمويل الإسلامي وتطبيقاتها العملية وانتشارها حول العالم كبديل مقترح للنظام المالي الرأسمالي الذي يعرض الاقتصاد العالمي لمشاكل خطيرة، إضافة إلى الدراسات المختلفة التي تبحث في تنظيم عمل هذه المؤسسات والإشراف عليها؛ قد زاد من أهمية العمل على تحديد المعالم الأساسية لهذه النظرية، وإبرازها من خلال تحديد المفاهيم والأطر التي تنظم عمل المصارف ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي تشكل محور هذا النظام.

أخذت الصناعة المالية الإسلامية بالانتشار وتضاعفت أهميتها أفتقياً وعمودياً، إذ أنها بالإضافة إلى المناطق الأساسية التي تتركز فيها (كالدول العربية وجنوب شرق آسيا) توسعت لتشمل دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة وإفريقيا لتصل الدول التي تقبل التعامل بهذا النمط الحديث إلى أكثر من ٧٥ بلداً. فضلاً عن تبني بعض الدول النظام الاقتصادي الإسلامي بشكل كامل كالسودان وإيران. كما أن عدد المؤسسات المالية الإسلامية القائمة قد ازداد من مصرف دبي الإسلامي فقط في عام ١٩٧٥ إلى أكثر من ٣٠٠ مؤسسة مالية إسلامية تدير أصولاً تقدر بحوالي ١٥٠٠ بليون دولار، وبنسبة نمو تزيد عن ١٥٪ سنوياً.

بعد انجلاء الجانب الأخطر من الأزمة المالية العالمية وانحسارها في عدة بلدان أصبح بالإمكان مناقشة ما خلفته من آثار (إيجابية أو سلبية) على الصناعة المالية الإسلامية. فقد مثلت الأزمة المالية العالمية فرصة قوية لطرح التساؤل حول مدى إمكانية استبدال النظام

عدم وجود سلطة دينية ذات قرارات ملزمة، تجعل المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية تلجأ إلى تعيين لجان شرعية، بعضوية بعض علماء الشريعة لبيان رأي الدين وإصدار الفتاوى بخصوص تعاملات هذه المؤسسات وأدواتها. وتختلف الآراء التي تبديها لجان الرقابة الشرعية من مؤسسة لأخرى ومن بلد لآخر بسبب اختلاف وتنوع المدارس الفقهية، فقد يوجد أسلوب مسموح للتعامل به أو أداة مالية معينة مباحة للتعامل في بلد ما، ولا نجد ذلك في بلد آخر، وحتى أن الأمر قد يختلف من مصرف لآخر في نفس البلد. وهذا يحرم مؤسسات النظام الإسلامي من وحدة الرأي الفقهي، وإمكانية التنسيق والتعاون المحلي والدولي فيما بين هذه المؤسسات.

هناك مشكلة قديمة حديثة برزت منذ نشأت المؤسسات المالية الإسلامية (المصارف بشكل خاص) تمثلت بعدم كفاية الكوادر البشرية المؤهلة فنياً وعلمياً وشرعياً للتعامل مع أدوات النظام المالي الإسلامي، وكيفية التعامل بها، فضلاً عن إمكانية إبداع أدوات وأساليب مالية شرعية حديثة.

تمثل ندرة الموظفين المحترفين ذوي الخلفية الشرعية (علماء والتزاماً) والخبرة المالية عقبة يمكن أن تحد من مقدرة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على تطوير نفسها وتحقيق النمو والازدهار.

إن وجود هذه المعوقات ليس بغريب ولا معيب على نظام يطبق حديثاً في ظل بيئة اعتادت التعامل بالنظام التقليدي منذ مئات السنين، حيث يلزم تعديل هنا وتصحيح هناك حتى يتم تكييف الأدوات والمؤسسات والأفراد مع هذا النظام، وكيفية التعامل على أساسه. وبالتالي فإنني أرى بأن السعي نحو إزالة هذه المعوقات على مستوى المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وعلى مستوى البلدان الإسلامية أكثر جدوى من تسويق النظام المالي الإسلامي غير الناضج تجريبياً - كما أسلفت - للعالم وتقديمه على أنه الحل لمشاكل العالم الاقتصادية.

وهذا أنا أذكر بعض المعوقات التي تواجه مؤسسات النظام المالي التي تعمل وفقاً للشريعة الإسلامية، وتحد من توجه نحو تطبيق النظام المالي الإسلامي في الوقت الحاضر:

• لا يوجد مركز مالي إسلامي منظم يعمل ضمن إطار الشريعة الإسلامية؛ وبذلك يحرم المؤسسات المالية والمصارف الإسلامية من وجود وسيط لتسوية الالتزامات المالية للتعاملات الدولية فيما بينها. كذلك يحرمها من تصريف فوائض أموالها في استثمارات قصيرة الأجل.

• تتصف الأسواق الثانوية لرأس المال في الدول الإسلامية بكونها ضحلة (غير عميقة) وقليلة السيولة، وفيما يتعلق بأسواق النقد وأدواتها، فإنها غير موجودة إسلامية كانت أو ربوية، وهذا يؤدي بدوره إلى تراكم الأموال وتكدسها لدى المؤسسات المالية للحفاظ على مستوى آمن من السيولة، وبالتالي عدم استخدامها، مما يؤثر على كفاءة هذه المؤسسات وقدرتها على تعظيم الثروة.

• انخفاض مستوى التنسيق والتعاون بين المصارف الإسلامية لإدارة رأس المال على صعيد البلد الواحد أو على الصعيد الدولي، إضافة إلى عدم الابتكار وضعف القدرة على التطوير في الأدوات المالية قصيرة الأجل التي يمكن أن تكون وسيلة لهذا التعاون.

• يحتاج النظام المالي الإسلامي إلى تطوير أنظمة للمحاسبة والتدقيق تتواءم والطبيعة الخاصة لعمليات وأدوات وأصول المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وذلك لتعزيز الثقة من خلال مزيد من الشفافية وإمكانية المراقبة على أعمال تلك المؤسسات من قبل الجهات الرقابية الحكومية والأهلية أو من قبل المساهمين، ولهذه المعايير أهمية بالغة ودور أساسي في تحقيق التكامل ما بين المؤسسات المالية الإسلامية، وتوفير بيئة مناسبة من القبول لها في المسرح المالي الدولي.

